قالت إنها تمس جوهر الوثيقة وتغيّر طبيعة عمل البعثة

الجامعة العربية ترفض التعديلات السورية على «بروتوكول» إرسال المراقبين

| القاهرة ـ من أحمد علي |

أعلنت الجامعة العربية أنها أبلغت سورية أن التعديلات والإضافات التي اقترحت دمشق إدخالها على وثيقة بروتوكول المركز القانوني لمهام بعثة مراقبي الجامعة العربية إلى سورية تمس جوهر الوثيقة وتغير بشكل جذري طبيعة مهمة البعثة بالتحقق من تنفيذ الخطة العربية لحل الأزمة السورية وتوفير الحماية للمدنيين السوريين.

وذكرت الجامعة أمس أن رد الأمين العام نبيل العربي على التعديلات التي اقترحتها دمشق من خلال رسالة وزير الخارجية السوري وليد المعلم، جاء نتيجة للمشاورات التي أجراها مع رئيس اللجنة العربية الوزارية رئيس الوزراء القطري الشيخ حمد بن جاسم وأعضاء اللجنة الوزارية المعنية بالأزمة السورية ومع عدد من وزراء الخارجية العرب، حيث استقر الرأي على أن التعديلات والإضافات التي اقترح الجانب السوري إدخالها على وثيقة البروتوكول تمس جوهرها وتغير بشكل جذري طبيعة مهمة البعثة.

وأكدت الجامعة تمسكها بمعالجة الأزمة السورية في الإطار العربي، من خلال العمل على وضع حد لاستمرار العنف والقتل والاستجابة لتطلعات الشعب السوري في التغييرات والإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وأكدت ضرورة اتخاذ الإجراءات الفورية لحقن دماء الشعب السوري، وضمان أمن سورية ووحدتها وسيادتها وتجنيبها التدخلات الخارجية.

وكان المجلس الوزاري العربي قد كلف الأمين العام لإجراء الاتصالات مع الحكومة السورية للتوقيع على بروتوكول مهمة بعثة الجامعة العربية في أجل لا يتجاوز 3 أيام من تاريخ صدور قرار المجلس، وهي المهلة التي انتهت اول من أمس.

وأفاد مصدر مسؤول أن هذا البيان هو الرد العربي الرسمي على المقترحات السورية لتعديل البروتوكول الخاص بمهمة مراقبي الجامعة، حيث إن قرار المجلس الوزاري بالموافقة على البروتوكول لم يعط تفويضا للأمين العام بالتعديل، وهو الأمر الذي يتطلب من الحكومة السورية تنفيذ خطة الحل العربي لجميع بنودها، مضيفا إن «زيارة البعثة أصبحت محل تساؤل، حيث لا يمكن إيفادها نظرا لعدم توقيع البروتوكول مع الحكومة السورية وعدم وقف العنف، وهما الشرطان الأساسيان اللذان وضعهما مجلس الجامعة العربية لإيفاد البعثة إلى سورية».

تبنّاه «الجيش السوري الحر»

هجوم صاروخي على مقر «البعث» في دمشق

دمشق - وكالات - اعلن «الجيش السوري الحر» ان عناصره شنوا هجوما بالقذائف الصاروخية على المبنى الرئيسي لحزب البعث السوري الحاكم في دمشق، في اول هجوم داخل العاصمة السورية منذ بدء انتفاضة ضد الرئيس بشار الاسد قبل ثمانية اشهر.

ووقع الهجوم بعد ساعات من انقضاء موعد نهائي حددته الجامعة العربية لسورية كي تنهي حملتها ضد المحتجين دون علامة على تراجع العنف واستمر الاسد على تحديه رغم العزلة الدولية المتزايدة.

وقال شاهد طلب عدم نشر اسمه: «قوات الامن اغلقت الميدان الذي يقع فيه فرع حزب البعث بدمشق. لكني رأيت دخانا يتصاعد من المبنى وسيارات اطفاء تقف حوله. وقع الهجوم قبيل الفجر مباشرة وكان المبنى خاليا في معظمه. يبدو انه كان يهدف لان يكون رسالة للنظام».

وأعلن «الجيش السوري الحر» الذي يضم منشقين عن الجيش السوري ويتخذ من تركيا مقرا له مسؤوليته عن الهجوم.

في هذا الوقت، أفادت مواقع الثورة السورية على الانترنت أن عشرة أشخاص قتلوا برصاص الأمن السوري في أنحاء مختلفة من البلاد وفق حصيلة توفرت حتى مساء أمس.

مقر «البعث» في دمشق كما بدا أمس

استبعد دخول بلاده في حرب أهلية و اتهم واشنطن وأنقرة بالدفع في هذا الاتجاه

المعلم: سورية مازالت تنتظر من السعودية أن تلعب «دوراً إيجابياً» لحل الأزمة

| دمشق - من جانبلات شكاي |

عبر وزير الخارجية السوري وليد المعلم عن استعداد حكومة بلاده للتوقيع على مشروع بروتوكول ينظم مهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية، بعد إدخال تعديلات إجرائية وأخرى موضوعية لا تتدخل إطلاقا في طبيعة أو تفاصيل مهمة البعثة ولا تعيق عملها أو حريتها في ممارسة مهامها، معلنا أن «مشروع البروتوكول تضمن منح بعثة الجامعة صلاحيات فضفاضة يصل بعضها إلى حد التعجيز وخرق السيادة الوطنية، وموضحا أن سورية مازالت تنتظر من المملكة العربية السعودية أن تلعب «دورا إيجابيا» لحل الأزمة في سورية.

وفي مستهل مؤتمره الصحافي قرأ المعلم مذكرة مكتوبة وقال إن دمشق بعد أن درست «مشروع البروتوكول عن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سورية» بهدف توقيعه بين سورية والأمانة العامة، وأبلغت الأمين العام للجامعة في رسالة خطية في اليوم التالي استعدادها للتوقيع على البروتوكول بعد إدخال تعديلات إجرائية وأخرى موضوعية لا تتدخل إطلاقا في طبيعة أو تفاصيل مهمة بعثة مراقبي الجامعة إلى سورية ولا تعيق عملها أو حريتها في ممارسة مهامها بل تهدف إلى وضع الأمور في سياقها السليم وتسهيل عمل اللجنة لإنجاز مهامها على الوجه الأكمل».

وأضاف: «إن مشروع البروتوكول المقدم من الجامعة يتضمن بنودا تعكس مواقف غير متوازنة اتخذتها دول أعضاء في الجامعة وفي اللجنة الوزارية المعنية منذ بداية الأزمة في سورية»، موضحا أنه «ومع ذلك تعاملنا مع الموضوع بروح ايجابية حرصا منا على استمرار العمل ضمن إطار الجامعة ورغم أن البروتوكول في العرف الدولي يأتي نتيجة حوار وتفاوض بين طرفين وليس إملاء من طرف على الطرف الآخر سيما وان مشروع البروتوكول الذي قدم لنا يتضمن منح بعثة الجامعة صلاحيات فضفاضة يصل بعضها إلى حد التعجيز وخرق السيادة الوطنية وهو أمر غير مسبوق في تاريخ عمل المنظمات الإقليمية أن تتجه المنظمة إلى العمل ضد مصلحة أحد أعضائها».

وبين المعلم أنه «وفي تناقض مع إعلان أمين عام الجامعة أن التعديلات السورية هي قيد الدراسة، تلقت سورية مساء السبت رسالة منه تتضمن الإعلان أن الأمانة العامة لا تملك صلاحية الاستجابة للتعديلات التي قدمتها سورية على مشروع البروتوكول وأن الأمين العام أجرى اتصالات تشاورية مع رئاسة اللجنة الوزارية ودول عربية أخرى وتم التوصل إلى أن مهمة الأمين العام محصورة في تلقي استفسارات من الجانب السوري وليس إجراء مفاوضات حول صيغة مشروع البروتوكول».

وتابع: «أؤكد لكم أن الصورة بالنسبة لنا واضحة ومع ذلك سأجيب الأمين العام على رسالته بوضع مجموعة من الاستفسارات والإيضاحات التي تنطلق من حرصنا على السيادة الوطنية ورغبتنا في توضيح حقيقة عمل اللجنة وعن كيفية ضمان أمن أعضائها لأن البروتوكول يتجاهل التنسيق مع الجانب السوري»، مشددا على أن «الوضع لا يحتمل التسرع ولا يحتمل رد الفعل بل يحتاج إلى دراسة عقلانية متأنية لأن التحليل المنطقي يقود بأن هناك أطرافا عربية تريد أن تستخدم الجامعة كأداة للوصول إلى مجلس الأمن».

وفي إطار رده على أسئلة الصحافيين اعتبر المعلم أن «الضغوط العربية هي استمرار لضغوط تتعرض لها سورية منذ بداية الأزمة من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوربي» وأضاف: «إن هذا الخد تعود على هذا اللطم».

وعن الرد السوري إذا ما تطور الوضع إلى تدخل عسكري خارجي أو حرب أهلية قال: «إذا فرض علينا هذا القتال فسنقاتل ونأمل ونسعى حتى لا يفرض علينا لأن المشكلة في سورية لا يحلها سوى السوريين بأنفسهم».

وبين المعلم أن مشروع البروتوكول المطلوب من سورية توقيعه «مؤلف من ثلاث صفحات وفيها تجاهل تام لدور الدولة السورية»، وقال: «من جهة يعتبر الدولة مسؤولة عن تأمين حماية البعثة العربية ومن جهة يتجاهلون حتى التنسيق معها»، وتساءل: «إن الدولة قائمة، ومن دون تنسيق معنا كيف ستأتي اللجنة وتذهب حيث تشاء؟» موضحا في الوقت ذاته أن سورية «لن تمانع في لقاء أعضاء اللجنة مع معارضي الداخل».

وبين أن حكومته «لم تحد من إمكانية تحرك اللجنة في أي مكان في سورية، وأن كل ما طلبناه أنه عندما تريد البعثة أن تحدد المكان الذي تريد التوجه له، أن تعلم الجانب السوري لتأمين الحماية لها»، مشددا على أنه يحق للجنة «أن تذهب إلى أي مكان في سورية وعليهم أن يشاهدوا القتل والذبح»، معبرا عن أمله في أن يكون الاجتماع الذي دعت إليه الجامعة للجنة الوزارية العربية «للخير لسورية وليس للشر»، مفضلا تأجيل الإجابة عن سؤال إن كانت الجامعة قد تحولت إلى مطية للولايات المتحدة إلى ما بعد أيام.

وعن رأيه تجاه الأخبار التي تحدثت عن وجود أفراد من جيش سورية الحر في الأردن إضافة إلى تواجدهم المعلن في تركيا، قال المعلم: «مع الأسف أنا شخصيا لست راضيا على موقف دول الجوار والحياة دين ووفّي ولا استطيع أن أؤكد أو أنفي أنباء الأشقاء في الأردن من عليهم أن يتحدثوا عنها».

واعتبر المعلم أن مواقف الجامعة وبعض الدول العربية والغربية «هي التي تؤدي إلى القتل في الشارع السوري وتشجيع المجرمين على اعتبار أن تلك الدول والجامعة تتجاهل وجود مجموعات مسلحة إرهابية تقوم بقتل الناس على الهوية»، لكنه أكد أكثر من مرة أنه واثق بأن سورية لن تدخل في حرب أهلية مهما جرت من محاولات لافتعالها»، مشيرا إلى أن من يدفع بهذا الاتجاه هم الولايات المتحدة وتركيا وقال: «من يقرأ بدقة تصريح (وزير الخارجية الأميركية هيلاري) كلينتون و(وزير الخارجية التركي أحمد) داود أوغلو يشعر أنهم يدفعون الأمور بهذا التوجه لتصبح كذلك فعندما تقول كلينتون أن المعارضة مسلحة جيدا وممولة جيدا وأخشى أن تتجه الأمور إلى ذلك فهي تتمنى أن تصبح كذلك».

وشدد على أن سورية «ستتمسك بالحل العربي إلى آخر لحظة ولكن إذا أراد العرب التخلي عنه فهذا شأنهم ويبقى أملنا هو شعبنا ولا أمل غيره». وأضاف: «سوف نستنفذ كل نافذة متاحة في العمل العربي حتى يقول العرب لا نريدكم في الجامعة».

وحول الدور السعودي المرتقب في حل الأزمة السورية وإن كانت الرؤية قد اتضحت تجاه تصريحات سابقة لرئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري دعا فيها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لعقد مؤتمر طائف سعودي، قال المعلم: إن «تصريحات بري حول الدور السعودي أنا لم استوضح الأمر عنها، لأني اعتقد أنه لو أرادت المملكة أن تلعب دورا لما انتظرت أن يقال لها إلعب هذا الدور وأنا مازلت انتظر أن تلعب دورا ايجابيا».

المعلم في المؤتمر الصحافي أمس (د ب أ)

○ مشروع «البروتوكول» تضمن منح بعثة الجامعة صلاحيات فضفاضة يصل بعضها إلى حد التعجيز وخرق السيادة الوطنية

العودات: «هيئة التنسيق» و«المجلس الوطني» يشكلان لجنة تمهد لمؤتمر موحد للمعارضة

| دمشق - «الراي» |

أعلن الناطق الرسمي باسم هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديموقراطي في سورية حسين العودات أن «لجنة تحضيرية من هيئة التنسيق والمجلس الوطني سيتم تشكيلها خلال مدة أقصاها أسبوع لتضع الأساس لمؤتمر موحد للمعارضة لتحديد الأهداف وأساليب العمل الموحدة وعدد المساهمين في المؤتمر واقتراحات لشكل تنظيمي ما لطرفي المعارضة».

وقال العودات لـ «الراي» إن اللجنة التحضيرية ستقرر موعد المؤتمر موضحا أن هذه المبادرة جاءت بطلب من الجامعة العربية التي سترعى المؤتمر على أن تضم اللجنة من هيئة التنسيق والمجلس الوطني ما بين أربعة إلى خمسة أشخاص لكل طرف.

وكشف أنه بناء على طلب ودعوة من الخارجية البريطانية سيتجه وفد من هيئة التنسيق يضم ثلاثة أشخاص للقاء وزير الخارجية وليام هيغ ومسؤولين في مكتب رئيس الوزراء ديفيد كاميرون وهم هيثم المناع وخالد عيسى ومتوقع أن يشارك أيضا رامي عبدالرحمن.

ناشطون وحقوقيون سوريون يطلقون «المبادرة الوطنية لتوحيد المعارضة»

| دمشق - «الراي» |

أطلق ناشطون وحقوقيون سوريون، امس، «المبادرة الوطنية لتوحيد المعارضة السورية».

وشددوا في بيان صدر في القاهرة: «اننا انطلاقا من احساسنا بالمسؤولية تجاه اخوتنا وأهلنا والثوار في داخل سورية وخارجها، ووفاء لدماء شهدائنا، ولايماننا العميق بان توحيد الجهود والعمل المشترك هو من أهم الاسباب التي تسرع في اسقاط النظام الغاشم المجرم، عقدنا العزم على أن نطرح مبادرتنا الرامية للتخاطب مع كل مكونات وقوى المعارضة السورية بهدف الوصول الى صيغة مشتركة تقرّب وجهات النظر وترأب أي صدع مستمدين الشرعية الوطنية من شعبنا وثوارنا الصامدين».

ودعت المبادرة الى «اسقاط النظام بكامل أركانه وعلى رأسه بشار الاسد ومطالبة المجتمع الدولي بحماية المدنيين، اضافة الى ايجاد منطقة آمنة او أكثر مع حظر جوي فوق السماء السورية».

وطالب البيان بـ «احالة الملف السوري في ما يخص انتهاكات حقوق الانسان الى مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية». كما طالب بدعم الجيش السوري الحر والمنشقين ودعوة الجيش الى الانشقاق، اضافة الى مطالبة الجهات الدولية بالحجز على كل الحسابات والاموال التي تعود للنظام وكل أركانه».

ودعت المبادرة الى اقامة «دولة مدنية ديموقراطية تعتمد النظام البرلماني والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات الثلاثة والدعوة الى تشكيل لجنة من الخبراء والمختصين تقوم باعداد مسودة دستور جديد يعرض على الاستفتاء العام».

ومن الموقعين على البيان: صادق جلال العظم، عبدالرزاق عيد، نوفل الدواليبي، صلاح بدر الدين، وحيد صقر، بسام جعارة، مشل الطحان، عمار القربي، بسام انطوان بيطار، حازم العرعور، ضياء الدين دغمش، رضوان باديني، خولة يوسف، عمرو العظم، محمد كركوتي، شادي الخش، جمال الشايش، صلاح الدين بلال، أيمان شاكر، سيد السباعي، وسيم الابازيد، فهد النجرس، ماهر اسبر، أمير الدندل، لما التلاج، ممدوح راكان الطحان.

في المقابل، دعت «المبادرة الوطنية الديموقراطية» التي يعتبر وزير الاعلام السوري السابق محمد سلمان من ابرز رموزها الى «وقف العنف الطائفي الذي بدأ يطل برأسه من حمص».

وذكرت في بيان نشره على موقعه على «فيسبوك» المعارض سمير العيطية وحمل توقيع عدد من رموز المعارضة مثل ميشال كيلو وعارف دليلة وحازم نهار أن «جميع أعضائها عبر وقعوا على نداء رموز المعارضة كما دعوا كل السوريين إلى التوقيع عليه وتبنيه واصدار بيانات ونداءات مشابهة».

«قطب مخفية» يجري العمل عليها ... فهل يتأمن المخرج «الآمن»؟

ميقاتي يسابق «عقارب» ساعة الحقيقة في استحقاق تمويل المحكمة

| بيروت - «الراي» |

لم يفاجئ تحرك رئيس الحكومة نجيب ميقاتي نحو حسم موضوع تمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان عدداً من الاوساط والجهات السياسية التي كانت على علم بنية ميقاتي بتّ هذا الاستحقاق في نهاية الشهر الجاري.

ومع ذلك اكتسب ما نُقل عن ميقاتي امس من قوله ان «ساعة الحقيقة حانت» في شأن مسألة التمويل أهمية ودلالة من حيث اظهاره علناً أن هذا الاستحقاق صار مطروحاً بشكل شبه رسمي برسم الحسم، ولم يعد ينقصه سوى ادراجه على جدول اعمال مجلس الوزراء، وهو الامر المرجح حصوله في جلسة الجمعة المقبلة ما لم يطرأ ما يؤدي الى تأجيله بضعة ايام الى الاسبوع الذي يلي، ولكن في مطلق الأحوال قبل حلول بداية ديسمبر المقبل.

والواقع ان معظم المعطيات الجدية المتوافرة امس اشارت الى ان ليس هناك ما ينبئ حتى الآن بسيناريو جاهز يمكن معه توقع مخرج ما لمأزق التمويل، مع ان بعض الانطباعات عن اندفاع ميقاتي الى طرح الملف على مجلس الوزراء اوحى بامكان وجود سيناريو كهذا. وفي حين تنفي الاوساط المتصلة برئيس الحكومة وجود اي اتفاق مسبق حتى الآن على طريقة اخراج هذا الموضوع، فان ذلك يثبت ان مساعي ميقاتي للحصول على توافق حكومي جامع على التمويل لم تصل الى نتيجة ايجابية بعد ولو ان هناك وزراء لا يزالون يعولون على الايام المقبلة لمحاولة بلورة مخرج توافقي.

وتشير المعطيات المتوافرة الى ان مختلف القوى السياسية ومعها العديد من الديبلوماسيين سعوا الى معرفة جواب اساسي على سؤال يشغلهم وهو ماذا سيفعل ميقاتي اذا استمر «حزب الله»، وهذا شبه مؤكد، في رفض التمويل ومعه وزراء حليفه العماد ميشال عون وحتماً وزراء الرئيس نبيه بري؟ واي خطوة سيقدم عليها اذا سقط التمويل في التصويت في مجلس الوزراء؟ وتوضح المعلومات ان جواباً واحداً يدأب عليه ميقاتي في الرد على سيل الاستفسارات في هذا المجال هو «لكل حادث حديث»، من دون اعطاء اي انطباع يمكن ان يُستدل منه احتمال اقدامه على الاستقالة او اي احتمال آخر. وتبعاً لذلك تعتقد الاوساط المتتبعة لهذا الملف ان من غير المستبعد ان تكون هناك «قطب مخفية» معينة يجري العمل عليها بسرية تامة اقله في انتظار ساعة الحسم، سواء ما يتعلق ببت التمويل ايجاباً مع احتمالاته السلبية على «حزب الله» او بته سلباً مع احتمالاته السلبية على ميقاتي والحكومة ومجمل الوضع في البلاد. وهذا الاختبار سينكشف بكل دقائقه وتفاصيله على الارجح في بعديه اللبناني والخارجي يوم يطرح التمويل على جدول اعمال مجلس الوزراء، علماً ان باب المفاجآت لم يقفل بعد تماماً، ولا يزال هناك متسع من الوقت لتبين المسار الذي وضع ميقاتي مصير حكومته عليه هذا الاسبوع.

وكانت «صحيفة «النهار» نقلت عن زوار ميقاتي (غداة رفع وزير المال محمد الصفدي الى مجلس الوزراء طلب سلفة خزينة لتمويل حصة لبنان في المحكمة) قوله ان المسار الذي يضمن التمويل وصل الى نهايته «ودقت ساعة الحقيقة»، و«الوقت الذي سعينا الى كسبه انتهى وبات علينا اتخاذ القرار». واشار الزوار الى ان ميقاتي يستند في كلامه هذا الى المراسلات الأممية التي بدأت تتوالى على لبنان منذ نهاية سبتمبر الماضي، مذكرة لبنان بضرورة تسديد حصته من تمويل المحكمة، ناقلين عنه «وقد عمدنا في حينها الى رفع تلك المراسلات الى وزارتي المال والعدل لاتخاذ الاجراء المناسب الذي يترجم التزام لبنان تعهداته الدولية».

ولفت هؤلاء الى ان الأمين العام للأمم المتحدة نبّه في تلك المراسلات من أن المهلة الاخيرة لتسديد المتوجبات هو 15 ديسمبر 2011 والا سيضطر الأمين العام الى رفع الموضوع الى مجلس الأمن لاتخاذ القرار المناسب.

«في القلب حرقة من الجامعة العربية»

الحاج حسن: ما مصلحة بعض اللبنانيين في التحريض والفتنة والحقد على النظام السوري؟

| بيروت - «الراي» |

سأل وزير «حزب الله» (للزراعة) حسين الحاج حسن «ما مصلحة بعض اللبنانيين في الانخراط والتحريض والفتنة والحقد على سورية والنظام والمقاومة؟»، معلناً «لن تصل الامور الى الغد الذي تتحقق فيه أمنياتكم، وهذا شيء فيه اضغاث احلامكم لان طريقكم ليس بأيديكم فهو بأيدي الذين فروا في الماضي من أكثر من مكان وهم يخرجون اليوم من العراق».

وقال الحاج حسن في اشارة غير مباشرة الى قوى 14 آذار: «في لبنان فريق يأبى الا ان يعلن عن نفسه في هذا الموقع ماذا نفعل، انتم وُضعتم في هذا الموقع الذي يوجد فيه الاميركي، هل نحن من يقول ذلك، فانتم هناك في هذا الموقع».

اضاف: « (...) يتحدثون عن عدم تدخل في سورية، فنحن لا نعتب على الاميركي والاسرائيلي واوروبا بالسياسة لا قرار مستقلا لها، لكن في القلب حرقة من الجامعة العربية التي لم تجرؤ يوما على اتخاذ قرار في ما يخص فلسطين (...) ولم نركم قبضايات تستطيعون تطبيق القرارات بمهل زمنية او بالبحرين حيث لا تسمعوا او تروا ماذا حصل لتروا في سورية وحدها دون غيرها، ولتتخذوا قراراً غير ميثاقي».

«الكتائب» أحيت ذكرى اغتيال الجميّل والحريري: العدالة آتية من كل حدب وصوب

| بيروت - «الراي» |

تحوّلت الذكرى الخامسة لاغتيال الوزير والنائب بيار امين الجميّل في 21 نوفمبر 2006 محطة سياسية اكدت فيها قوى 14 آذار على اختلاف أطيافها تمسُّكها بالمحكمة الدولية «فيما شعوب المنطقة في طريقها لإنهاء زمن القتل والاستبداد والإرهاب»، مستعيدة ما وصفته بـ «ربيع لبنان» الذي زهَر في 14 مارس 2005 والذي «قدم النموذج الحضاري للربيع العربي»، ومنتقدة «مشاريع الهيمنة المسلحة على القرار الوطني اللبناني».

واذا كان القداس الحاشد الذي اقامه حزب الكتائب اللبنانية في منطقة الجديدة المتن (في المنطقة التي اغتيل فيها الجميّل عندما اعترض مسلحون سيارته وأمطروه بالرصاص) جمع كل تلاوين 14 آذار السياسية، فان المواقف التي أُطلقت على هامش الذكرى لم تخلُ من دلالات.

فالرئيس السابق للحكومة زعيم «تيار المستقبل» سعد الحريري اعلن في بيان له انه «عندما تمكن القتلة المجرمون من بيار امين الجميل كانوا يدركون انهم يوجهون طعنة قوية للحركة الاستقلالية في لبنان، ويراهنون على ضرب القواعد القيادية لهذه الحركة تمهيدا لسحقها والانقضاض عليها»، وقال: «ان أحلام بيار الجميل تتجدد فينا كل يوم، وبمثل ما راهن اللبنانيون على عقله وحيويته وإرادته الصلبة فانهم يراهنون الان على جيل الشباب الذي نشأ مع بيار واصبح القاعدة المتينة لمواجهة مشاريع الهيمنة المسلحة على القرار الوطني اللبناني وإنقاذ لبنان من سياسات الانحراف عن هويته الديموقراطية».

كما اكد رئيس «كتلة المستقبل» البرلمانية فؤاد السنيورة «ان بيار سقط دفاعا ليس عن وهم بل للدفاع عن لبنان»، موضحاً رداً على سؤال عن القلق الامني في هذه المرحلة: «لا أستطيع أن أتنبأ أو أن أتشاءم، لا يستطيع احد منا أن يعطي صورة عما يمكن أن يرتكبه الجناة أو القتلة، لكن أعتقد أنه بعد إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي وأيضا التجارب التي مررنا بها طوال الفترة الماضية، الامكانات المتاحة والفرص التي قد يلجأ إلى القيام بها أولئك المجرمون أصبحت ضيقة جدا، لكن في الوقت نفسه أعتقد أنه علينا بذل الكثير من الجهد من أجل التنبه، من أجل تأكيد وحدة اللبنانيين».

وفي ذكرى اغتيال شقيقه، توجّه نائب «الكتائب» سامي الجميّل إلى «من اغتال بيار ومِن أمر باغتياله»، بالقول: «يمكنكم اغتيال الشخص والانسان، لكن لا يمكن ان تغتالوا حلمه، هذا الامر الوحيد الذي لن تطالوه ولو بعد 100 سنة». وأضاف: «حلم بيار هو بناء بلد نشعر انه لنا ونعيش فيه حياة طبيعية من دون خوف على مستقبلنا، وحلم بيار كما كل من استشهد هو ان يعيش اللبنانيون في وطن يليق بهم».